الخاتمة

ومما سبق يتضح أن مسألة احتجاز الأسرى والمفقودين تعد ضد كل المواثيق الدولية والإنسانية ، وأنها قضية من أكبر القضايا المهمة التي تزيد من عزلة العراق . وإذا كان العراق يراهن عليها للمقايضة أو للمساومة أو كورقة ضغط في أي اتفاق فإن ذلك لا يفيده خاصة وأن هذه القضية لن تنزع من الصدور إلا بعد عودة هؤلاء الأسرى أو التأكد من مصيرهم والظروف التي يعيشون فيها ، وإلى جانب ذلك فإنه لا مقايضة بحقوق الإنسان مهما كانت النوايا والغايات .

إن تجربة العراق مع الأسرى الإيرانيين أثبتت مقدرته على المراوغة ، فبعد انتهاء الحرب بينه وبين إيران ظل يحتفظ بالعديد من أسراهم ، وعلى الرغم من المعاهدة التي تمت في أغسطس ١٩٩٠م بين طهران وبغداد حول الإفراج عن الأسرى فقد استمر العراق لمدة أكثر من اثني عشر عاماً يماطل في إعادتهم إلى أوطانهم .

إن العراق يضرب بقرارات الأمم المتحدة عرض الحائط ويمضي بشعبه نحو مزيد من المعاناة بعدما رفض كل المبادرات العربية والدولية للإفراج عن الأسرى .

لقد أجمع الخبراء الدوليون الذين يشاركون في عملية البحث عن مصير الأسرى الكويتيين في إطار القرارات الدولية على أن مزاعم العراق بأن الأسرى فقدوا مجرد ادعاء قائم على غير أساس ، لأن دولة بوليسية كالعراق لا يمكن أن تفرط بسهولة بهؤلاء الأسرى ، كما اعتبروا أن العراق يريد استغلال هؤلاء الأسرى في المساومة لاتخاذهم ورقة ضغط على الكويت .

أما السلطات الكويتية فإنها تلتزم بكل قرارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، ولم تعق أو تعرقل يوماً الحوار البناء الموضوعي مع أي جهة كانت حول هذه القضية الإنسانية بل على العكس تستمر في بذل الجهود والتعاون بقلب مفتوح وبروح من التفاؤل فيما يتعلق بالمشكلة التي طال أمد حلها .

لقد تنصل العراق من التزاماته بشتى الطرق ، وأدلى بالكثير من الوقائع الزائفة في هذا الصدد ، ولكنه لم يستطع خداع أحد ، فقد نص تقرير أعدته هيئة خاصة شكلها مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة في ٣٠ من يناير ١٩٩٩م بشأن الأسرى الكويتيين على أن «الفريق ليس مقتنعاً بالتفسيرات التي قدمها العراق بشأن عجزه عن تقديم معلومات عن الملفات التي قدمت عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية» .

فالنظام العراقي يعد مسؤولاً مسؤولية قانونية وسياسية وإنسانية عن جميع الأسرى والمفقودين ، ولا مفر من تحمله مسؤولية اختفائهم خاصة وأن قواته ومخابراته هي المسؤولة عن هذا الاختفاء ، لذلك فلا عذر له في إنكار وجودهم لأنه مسؤول مسؤولية قانونية لا فكاك منها عن ضرورة الكشف عن أماكن اعتقالهم ، وضمان سلامتهم ، ومن ثم إطلاق سراحهم وتسهيل عودتهم إلى أوطانهم .

إن قضية الأسرى والمفقودين قضية إنسانية في المقام الأول تمس كيان وكرامة وحرية وحقوق أشخاص لم يقترفوا ذنباً .

وحكومة الكويت تتعامل مع هذه القضية من منطلق إنساني ووطني في المقام الأول وتبذل كل الجهود من أجل إعادتهم إلى وطنهم وذويهم سالمين . إن حجم المعاناة يتزايد خاصة عندما يتساءل أهالي الأسرى عن مصير ذويهم ، وهل

هم مرضى أم أصحاء؟ وكم منهم مصاباً أو معافى؟ وما هي أحوالهم النفسية؟ وكم منهم تعرض للانهيار بسبب المعاناة وطول مدة السجن والبعد عن الأهل والوطن؟

لقد أجمع العالم بأسره على أن العدوان العراقي على دولة الكويت كان من أبشع الجرائم التي عرفها التاريخ الحديث خاصة وأنه انتهك كل المبادئ والمواثيق والأعراف الدولية ، والروابط الأخوية والإسلامية ومبدأ حسن الجوار ، وحاول محو العمق التاريخي للكويت ، وطمس هويتها . كما أجمع العالم بأسره على استنكار حجز العراق للأسرى الكويتيين وغيرهم . وصدرت قرارات مجلس الأمن بضرورة الإفراج عنهم فوراً .

إن الموضوع الرئيس في الكويت والشغل الشاغل في الوقت الحالي هو إطلاق سراح أسراها ، وما يقوم به سمو أمير البلاد والحكومة واللجنة الوطنية لشؤون الأسرى من جهود كبيرة جعل القضية من أولى القضايا العالمية المطروحة على الساحة الدولية .

وخلاصة القول إن مماطلة النظام العراقي وتسويفه وتلذذه في إذلال البشر ، وفي رؤية دموع الثكالى من الأمهات والزوجات لن تفيده ، فلابد لليل أن ينجلي ولابد للقيد أن ينكسر .

كما أن إنكاره وجود أسرى كويتيين في سجونه ومعتقلاته لن يستمر خاصة وأن كافة الوقائع تدحض هذا الإنكار .

وأن تضامن شعوب العالم وحكوماته وجهود الشعب الكويتي وحكومته لابد أن يسفر عن عودة هؤلاء الأسرى إلى أهلهم وذويهم ، إن شاء الله ،

فالشعب الكويتي الذي ولد من جديد بعد التحرر من محنة الغزو والذي اكتسب العديد من الدروس والعبر لن يتخلى أبداً عن أسراه . إن إيماننا بقضيتنا الذي لم يهتز ، وعزيمتنا التي لم تفتر لحظة يجعلنا ندرك أن النظام العراقي لن يصمد أمام الإصرار على حل قضيتنا العادلة ، ولن يستطيع أن يظل على تعنته فكما اعترف من قبل بأنه ألقى القبض على أسرانا ونقلهم إلى العراق . ثم تراجع عن الكثير من قراراته سيضطر أمام الدلائل المادية وأمام تصميم الشعب الكويتي والمجتمع الدولي إلى الإفراج عن أسرانا .

إن النظام العراقي أبدى استعداده في مؤتمر القمة العربي المنعقد ببيروت ورغبته في إقامة علاقات حسن جوار مع الكويت ، ومن ثم فإنه أحوج ما يكون لإبراز حسن نواياه بإطلاق سراح الأسرى والمفقودين لديه باعتبار ذلك بداية جديدة في العلاقات بين البلدين وإغلاقاً لصفحات قديمة مليئة بالحسرة والألم والعذاب .

* * *